تعزيز دور وزارات المالية في دفع العمل المناخي

رسائل أساسية لوزراء المالية وصناع السياسات

- **يمتلك وزراء المالية بعض الأدوات المهمة** التي يمكنهم استغلالها لتسريع العمل المناخي الضروري لتنفيذ أهداف اتفاقية باريس وتحفيز التنمية والنمو على نحو مستدام وشامل ومرن – إلا إن هذه الأدوات لم تُستَغَل بالكامل حتى الآن.

- **قد يكون للعمل المناخي الجريء دورًا فعالًا في مساعدة وزارات المالية في تحقيق أولوياتهم الرئيسية فيما يتعلق** باستقرار الاقتصاد الكلي ونموه وإدارة التمويلات العامة المسؤولة بفوائد كبرى تتضمن ما يلي: معالجة المخاطر المتصاعدة التي لها تبعات حادة على الاقتصاد الكلي، وتشمل الصدمات الاقتصادية والمتعلقة بالميزانية وارتفاع تكلفة رأس المال؛ وتعزيز المرونة الاقتصادية والمالية، وخلق فرص نمو وتنمية كبيرة، وتشمل فرص العمل والفرص الاستثمارية؛ وتوفير مصادر الطاقة والغذاء النظيفة والمأمونة وميسورة التكلفة.

- **ثمة فرصة متاحة أمام وزارات المالية لتعميم العمل المناخي** داخل مهامها الرئيسية في استراتيجيتها الاقتصادية والسياسة الضريبية والمالية؛ وسينطوي ذلك على مجموعة واسعة من التغييرات لتعزيز الحوكمة والقيادة والتنسيق، بالإضافة إلى تعزيز القدرات البشرية والتحليلية.

- **يتمثل جزء كبير من الدور الذي يضطلع به وزراء المالية في المساهمة في العمل المناخي ودعمه** من خلال عدد من الهيئات الحكومية الأخرى وأصحاب المصلحة؛ ولمساعدة وزراء المالية في استغلال الأدوات المتاحة لهم على أكمل وجه، يمكن زيادة تعزيز دورهم في دفع العمل المناخي وتقدير هذا الدور من خلال الصلاحيات المفوضة لهم وتدابير حوكمة المناخ.

- **يتمتع وزراء المالية بالخبرة التي تؤهلهم ليصبحوا القادة الفاعلين الذين يتطلبهم الوقت الحالي**، حيث أظهر العديد من هؤلاء الوزراء قيادة وانطلاقة ذات رؤية؛ وثمة حاجة إلى العمل العاجل والشامل للمضي قُدُمًا في هذا الشأن، ويقدم هذا الموجز إطار العمل الذي يوجه هذه العملية.

- **يشكل المضي قُدُمًا في الإجراءات ذات الأولوية أهمية محورية لتطبيق مبادئ هيلسنكي**؛ وقد تأسس تحالف وزراء المالية للعمل المناخي لمساعدة أعضائه في تحقيق ذلك.

يقدم هذا النموذج ملخص تقرير رئيسي ودليل مزمع إصدارهما قريبًا لتشجيع العمل المناخي الطموح من جانب وزراء المالية، ووضع إطار عام لتعميم قضية المناخ على مستوى مهامها وقدراتها الرئيسية، وتسليط الضوء على أولويات العمل؛ أسهم في إعداد الدليل ما يقرب من 30 وزيرًا من وزراء المالية، وأكثر من 30 خبيرًا وشريكًا في تحالف وزراء المالية للعمل المناخي، مع الاستفادة من 40 مستندًا مقدم من بعض القطاعات الحكومية وغير الحكومية. هذا الدليل ليس توجيهيًا؛ إذ يوفر قائمة من الخيارات التي تساعد الدول على تحسين مهامها وقدراتها الرئيسية للتصرف طبقًا لظروف كل دولة؛ ويخضع الدليل للتحديث المستمر ليبقى مناسبًا لغرضه.

سيُتاح الدليل بالكامل بالإضافة إلى تقرير تجميعي اعتبارًا من يونيو 2023 على الموقع الإلكتروني: www.financeministersforclimate.org/

The Coalition of Finance Ministers for Climate Action

1. ما أهمية دور وزراء المالية للعمل المناخي والتحول الاقتصادي

تواجه الحكومات على مستوى العالم مجموعة من التحديات غير المسبوقة: أزمة اقتصادية مصحوبة بتباطؤ النمو وارتفاع معدل الدين وتحديات التعافي من تداعيات جائحة كورونا وارتفاع تكاليف المعيشة وأزمة الطاقة، وأزمة مناخية مصحوبة بمخاطر مناخية وبيئية متزايدة ابتداءً من الفيضانات وحرائق الغابات حتى موجات الحر الشديدة وحالات الجفاف وتدهور التنوع الحيوي وفقدان الموارد الطبيعية، بنسبة تكرار وحدة وتكلفة في زيادة مستمرة؛ هذه الأزمات وثيقة الصلة ببعضها وتحتاج إلى معالجتها في آن واحد.

يتطلب الوضع الحالي قيادة بعيدة النظر داخل القطاع العام والقطاع الخاص للتعامل مع هذه التحديات وبناء اقتصاد منعدم الانبعاثات الكربونية وقادر على التأقلم مع تغير المناخ؛ ويعني ذلك إزالة الكربون من جميع القطاعات الاقتصادية بحلول عام 2050 على نحو عادل ومستدام، إلى جانب تعزيز القدرة على التكيف وحماية رأس المال الطبيعي لبناء مستقبل قائم على مصادر طاقة نظيفة ومأمونة وميسورة التكلفة وبناء مدن ومجتمعات يستطيع أفرادها التنقل والتنفس بسهولة وبناء قطاع زراعي يتسم بالمرونة والانتاجية وصناعات خضراء ووظائف فعالة؛ إن اقتصاد المستقبل في قبضة قادة اليوم.

يجب أن يكون وزراء المالية في صميم عملية الدفع بهذا التحول الاقتصادي: فبدونها، لن يكون العمل المناخي ممكنًا؛ من خلال مناصبهم في صلب العمل الحكومي، يعمل هؤلاء الوزراء على التنسيق بين الاستراتيجية الاقتصادية والسياسة المالية، وضبط النظام المالي، والرقابة المشتركة، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، على ما يزيد عن 30 تريليون دولار من الإنفاق الحكومي، أي ما يربو على ثلث إجمالي الناتج المحلي العالمي[1]؛ كما أن هؤلاء الوزراء من المساهمين في المشروعات المملوكة للدولة وبنوك التنمية والنظام متعدد الأطراف، إذ سيشكلون عاملًا رئيسيًا في فتح فرص الاستثمارات العالمية في لمواجهة تغير المناخ، والتي يجب زيادتها والحفاظ عليها فوق مستويات ما قبل جائحة كورونا بحيث لا تقل قيمتها عن 2% من إجمالي الناتج المحلي العالمي سنويًا، وأن تدنو هذه النسبة من 4-5% بالنسبة للأسواق الناشئة والبلدان النامية بخلاف الصين[2].

يتمثل جزء كبير من الدور الذي يضطلع به وزراء المالية في دعم العمل المناخي وتسريعه من خلال عدد من الهيئات الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص؛ بينما يحتاج وزارء المالية إلى تبني نهج استباقي في مجالات مسؤوليتهم المباشرة، كإصلاح النظام الضريبي لتسريع التحول إلى الاقتصاد الأخضر من خلال تسعير الكربون وسياسات الدعم والحوافز الضريبية؛ كما يحتاج وزراء المالية إلى المشاركة الفعالة في دعم وزارات البيئة والاقتصاد والطاقة والزراعة والنقل والتخطيط والصحة وغيرها من الهيئات الأخرى لدفع العمل المناخي والتوسع في الاستثمارات المستدامة؛ كما سيكون على وزراء المالية أن يشاركوا في قيادة المسؤولية أو تحمل المسؤولية المشتركة في مجالات كصياغة استراتيجيات المناخ والتنمية الصناعية الوطنية وتصميم مخططات دعم القطاعات الجديدة وتخضير قطاع المال والأعمال وصياغة مسؤوليات بنوك التنمية وصناديق الثروة السيادية والمؤسسات المملوكة للدولة، فضلًا عن ضمان ملائمة البنية المالية العالمية لتحقيق الغرض المنشود.

يشكل العمل المناخي أهمية جوهرية لتحقيق أولويات وزراء المالية الرئيسية المتعلقة باستقرار الاقتصاد الكلي ونموه وإدارة التمويلات العامة إدارة مسؤولة، كما سيقدم أربع فوائد أخرى رئيسية. أولًا، سيساعد العمل المناخي جيد الإعداد في تجنب المخاطر المتصاعدة المصحوبة بتبعات حادة على الاقتصاد الكلي، وتشمل الصدمات الاقتصادية والمتعلقة بالميزانية المتعاقبة وارتفاع تكلفة رأس المال، وزيادة التعرض لمخاطر المناخ؛ ثانيًا، قد يسهم العمل المناخي في خلق فرص نمو وتنمية كبيرة من خلال توفير التكاليف وإتاحة فرص عمل جديدة وجذب رأس المال واستقطاب المهارات؛ ثالثًا، سيسهم أيضًا الاستثمار في المرونة في توفير فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية، لاسيما لصالح أفراد المجتمع الأكثر ضعفًا ؛ رابعًا، سيساعد التحول السريع إلى الاعتماد على الطاقة المتجددة في تمكن وزراء المالية من توفير مصادر طاقة مأمونة ونظيفة وميسورة التكلفة للجميع، فضلًا عن مواجهة التضخم. تؤكد هذه المزايا والفرص، بالإضافة إلى التكاليف والمخاطر التي يمكن تجنبها، أن العمل المناخي يمكن أن يساعد وزراء المالية في الإمساك بزمام عملية التنمية والنمو في القرن الحادي والعشرين، وستزداد المزايا سريعًا ليعضد بعضها البعض مع تزايد تنافسية الحلول منخفضة الانبعاثات الكربونية داخل القطاعات المسؤولة عن ثلاثة أرباع إجمالي الانبعاثات بحلول عام 2030.[3]

يتمتع وزراء المالية بالخبرة التي تؤهلهم ليصبحوا القادة الفاعلين على المستوى الوطني والعالمي الذين يتطلبهم الوقت الحالي. فقد عكس الدور الذي لعبه وزراء المالية للاستجابة لجائحة فيروس كورونا والأزمة المالية العالمية عام 2009، ولدفع عملية التحول الصناعي قدرة هؤلاء الوزراء على التصرف كقادة يتسمون بالابتكار والمرونة ومواجهة التحديات المعاصرة وحماية المواطنين والأعمال ودعم كلا منهما؛ إن الأطراف التي تستطيع تطبيق هذه المهارات عند التعامل مع أزمة المناخ كجهات إدارة أزمات أو كقادة اقتصاديين سيكونون في طليعة الانتقال إلى مستقبل أكثر رخاءً ومرونة.

يزداد وزراء المالية انخراطًا وريادة في صميم عملية الانتقال إلى اقتصاد منعدم الانبعاثات الكربونية وقادر على التأقلم مع تغير المناخ؛ ولتوضيح بعض الأمثلة: تصدرت وزارة المالية والاقتصاد في رواندا مساهمات بلادها المحددة وطنيًا (NDC)، كما نجحت في جذب ما يقرب من 1.5 مليار دولار من تمويلات المناخ، في حين نجحت وزارة مالية جامايكا في وضع أفضل استراتيجية من نوعها لتمويل مواجهة مخاطر الكوارث، كما ساندت وزارة مالية أوروجواي انتقال بلادها إلي توليد نحو 100% من احتياجاتها من الطاقة من مصادر طاقة متجددة وذلك بتقديم بعض التحفيزات المالية، بينما تعتمد خطة التسعير الكربوني المعتمدة من وزارة مالية أيرلندا على استغلال الإيرادات لدعم الانتقال العادل إلى الاقتصاد الأخضر، كما عملت الدنمارك على تحديث مهام وزارة ماليتها ورؤيتها بهدف دفع العمل المناخي الذي يشمل الاقتصاد بأكمله، ويتناول التقرير الكامل العديد من الأمثلة الأخرى الملهمة، كما يقدم الملحق الإلكتروني ملخصًا لهذه الأمثلة.

رغم ما سبق، تبقى الفجوة كبيرة بين الطموح الذي تعكسه استراتيجيات العمل المناخي من جانب والسياسات والموارد المرصودة لتحقيق هذا الطموح؛ تمتلك وزارات المالية عددًا من الأدوات المهمة لتسريع العمل المناخي، إلا إن العديد من هذه الأدوات لم تُستَّغل بالكامل حتى الآن، فأعضاء تحالف وزراء المالية المشاركين بفاعلية في جميع مراحل عملية تنمية المساهمات المحددة وطنيًا وتنفيذها لا يتجاوزن ربع إجمالي أعضاء التحالف[4]؛ ومن بين دول المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) البالغ عددها 35 عضوًا، لا يطبق نظام إعداد الميزانيات الخضراء سوى 14 دولة فقط[5]، بينما لم يخصص استراتيجيات مناخية سوى عدد محدود من وزارات المالية، ولم تتجاوز قيمة أموال الاستثمارات المناخي التي جرى تعبئتها عام 2019 حوالي 650 مليار دولار[6] من واقع ما يزيد عن 4 تريليونات دولار من الاستثمارات المناخية السنوية اللازمة للوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050؛ في غضون ذلك، تستمر حكومات مجموعة العشرين في توفير حوالي 600 مليار دولار سنويًا في المتوسط في صورة إعانات صريحة لدعم الوقود الحفري، بينما تغطي مبادرات التسعير الكربوني أقل من ربع إجمالي الانبعاثات العالمية[7].

ثمة مجموعة من العوائق تعرقل انخراط وزارات المالية في أجندة العمل المناخي. ربما لا تنظر بعض وزارات المالية إلى العمل المناخي كفرصة نمو واستثمار فريدة على المدى البعيد وكاستراتيجية للتخفيف من المخاطر، بل تعتبر هذه الوزارات العمل المناخي مجرد تكلفة قصيرة الأمد يجب إدارتها فحسب؛ وبنفس المنطق، ربما لا ترى هذه الوزارات في أزمة الطاقة الحالية فرصة للتحول السريع إلى الطاقة منخفضة الكربون أو بحث الخيارات المتاحة لتنويع القاعدة الضريبية، أو وضع حد لنهج تجنب المخاطر المتعلقة بأي تعهدات إنفاق جديدة، أو إعادة النظر في مسألة أن فقدان الحيز المالي يشكل عائقًا كبيرًا أمام العمل الفعال[8]؛ وتتفاقم مشكلة هذه التصورات في ظل القيود التي تحد من القدرات والنظر إلى مسألة المناخ باعتبارها مجرد قضية بيئية محدودة لا كمشكلة اقتصادية في الأساس.

بينما لا تستطيع وزارات المالية مواجهة جميع هذه التحديات وحدها، أقر بالفعل أكثر من 80 عضوًا من أعضاء تحالف وزراء المالية للعمل المناخي بأن تغير المناخ يعرض اقتصادهم لمخاطر حقيقية، وأن وزاراتهم لديها من الأدوات المهمة مما يساعدها في تسريع العمل المناخي؛ وباجتماعهم معًا وتوقيعهم على مبادئ هيلسنكي، يساهم هؤلاء الأعضاء في تنامي وعي وزارات المالية بأهمية العمل المناخي وزيادة انخراطها فيه.

2. إطار وزارة المالية للعمل المناخي

لإحراز تقدم في هذا الصدد، تحتاج وزارات المالية إلى البحث عن فرص لتعميم العمل المناخي ضمن وظائفها الأساسية وتعزيز قدراتها على العمل، وبهذه الطريقة، تضمن وزارات المالية أن يكون العمل المناخي موائمًا للسياسة الاقتصادية السليمة.

يمكن لوزارات المالية تعميم العمل المناخي في **وظائفها الأساسية الثلاثة**:

1. **الاستراتيجية والرؤية الاقتصادية**: استخدام مسؤوليتها عن الإشراف أو المشاركة في استراتيجيات التنمية الوطنية والخطط القطاعية وتخطيط الاستثمار الرأسمالي للمشاركة في تطوير الاستراتيجيات الوطنية للمناخ، وتخضير خطط التنمية الوطنية والقطاعات، وتشكيل الاستراتيجيات الصناعية والابتكارية، وتقييم احتياجات الاستثمار للانتقال، وذلك بالشراكة مع الوزارات التنفيذية ذات الصلة.
2. **سياسات المالية العامة وإدارة الميزانية**: استخدام مسؤوليتها الأساسية عن وضع سياسة المالية العامة والضرائب وتخطيط الميزانية وتنفيذها لتصميم ضرائب الكربون وأشكال جديدة من الضرائب البيئية وإصلاح دعم الوقود الحفري وإدخال حوافز مالية جديدة للقطاعات الخضراء وإصلاح أطر الإنفاق متعددة السنوات والميزانيات السنوية واستراتيجيات الاستثمار والمشتريات العامة الخضراء، حيث يمثل إدخال نظام ضريبي لتحقيق صافي صفر انبعاثات

كربونية وإدارة الالتزامات الطارئة أمرًا غاية في الأهمية، كما يعد الدور المركزي لوزارة المالية في عملية صياغة الميزانية نقطة دخول هامة بشكل خاص لدفع العمل المناخي والاستثمار.

3. **السياسة المالية والتنظيم والرقابة على النظام المالي**: استخدام مسئوليتها الأساسية في تنظيم البنوك والشركات المملوكة للدولة وصناديق الثروة السيادية والمؤسسات المالية وأسواق الدين والتفاعل مع البنوك المركزية الأسهم المملوكة والعلاقات مع المؤسسات المالية الدولية (IFIs) وبنوك التنمية المتعددة الأطراف (MDBs) لتخضير النظام المالي بأكمله وتحسين المرونة المالية والاستقرار وتعبئة التمويل في الاستثمارات المستدامة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال أطر عمل للسندات الخضراء وتحفيز رأس المال الخاص والتكيف وتمويل مخاطر الكوارث والتأمين عليها وتمويل المناخ الدولي بالشراكة مع البنوك المركزية والقطاع الخاص.

ولتعزيز هذه الوظائف الأساسية، من المهم بالمثل أن تبني وزارات المالية قدرتها على العمل؛ **ثلاث من هذه القدرات تحمل أهمية بالغة**:

1. **القدرة على القيادية**: تعزيز مجموعة المناصرين للعمل المناخي على المستوى السياسي والمسئولين، تعزيز رؤية الوزارة ورسالتها وولايتها لدفع العمل المناخي، وخلق مسئوليات وهياكل تنظيمية واضحة للقيادة المناخية.

2. **القدرة على التعاون**: قيادة التعاون الفعال عبر الحكومة ومع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية، والمنصات والعمليات متعددة الأطراف المدعومة باستراتيجيات فعالة للتشاور والتواصل.

3. **القدرة البشرية والتحليلية**: ضمان تخصيص موارد من الموظفين للعمل المناخي ورفع مستوى الخبرة في سياسة المناخ وتجديد الأدوات والأساليب التحليلية لجمع البيانات واتخاذ القرارات الاقتصادية.

ومن المسائل الشاملة ذات الأهمية الخاصة هي الحاجة الماسة إلى أن تدفع وزارات المالية قدمًا نحو انتقال عادل للحفاظ على الدعم العام ووضع سياسات فعَّالة مستنيرة، حيث يضمن الانتقال العادل توزيعًا عادلاً وواسعًا لفوائد الانتقال بالإضافة إلى التخفيف من تكاليفه الاجتماعية من خلال الدعم المستهدف للأفراد والشركات والمنظمات والمجتمعات التي قد تتأثر سلبًا.

يتعين على وزارات المالية النظر في التفاعلات بين أدوات السياسة المناخية في المجالات الوظيفية الثلاثة ووضع حزم من التدابير التعزيزية، بالإضافة إلى أهمية النظر في أوجه التآزر بين الوظائف والقدرات الأساسية لخلق مزايا مستدامة.

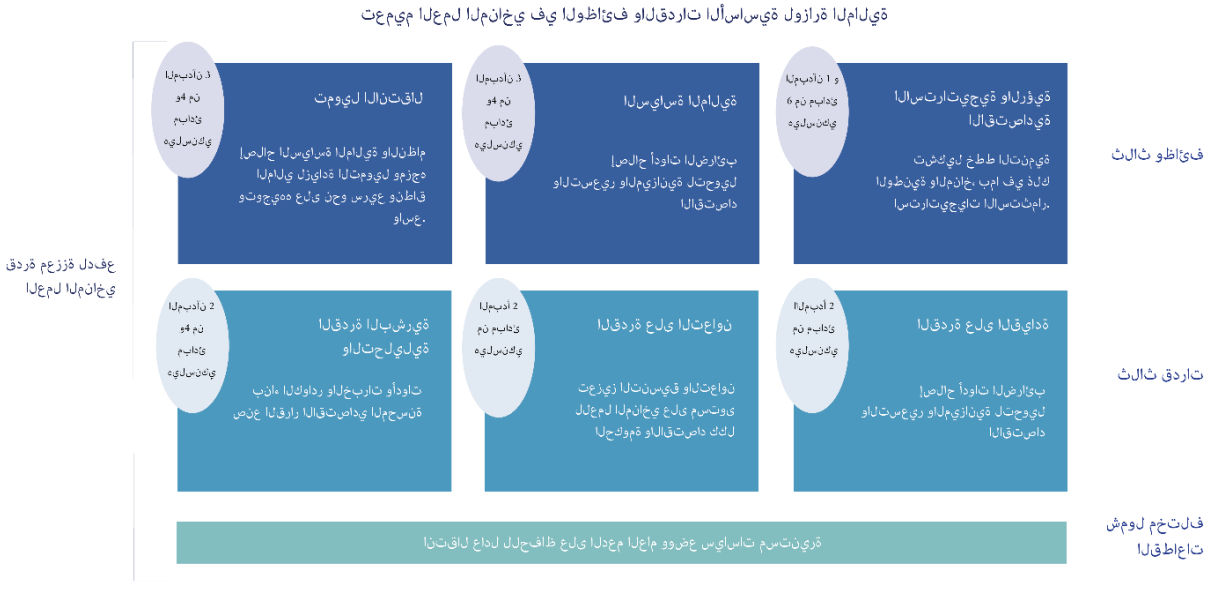

ملاحظة: مبادئ هيلسنكي (HPs) موضحة في الموقع الإلكتروني www.financeministersforclimate.org

يوجد وصف أكثر تفصيلاً للإطار في التقرير الكامل المصاحب لهذا الموجز، المصمم لإرشاد وزارات المالية ودعمها لفهم كيف يمكنهم تحسين وظائفها وقدراتها الأساسية، كما يوضح دورها الهام في كل مجال والمعوقات والاستراتيجيات للتغلب عليها وأمثلة ملهمة من أرض الواقع والفرص المتاحة للعمل.

3. أولويات العمل لوزارات المالية

لقد حددنا الإجراءات التحويلية الـ 15 التالية، والتي يمكن أن تساعد في ضمان تنفيذ مبادئ هيلسنكي، في حال تبنتها وزارات المالية على مستوى العالم، حيث ستبعث برسالة تفيد بأن الاقتصاد العالمي مهيأ لاتباع مسار خفض انبعاثات الكربون والقدرة على التكيف مع المناخ.

بناء القدرات وكفاءة التصرف

يمكن لوزارات المالية، من خلال إصلاح وتعزيز قدراتها الخاصة، أن تمضي بشكل أسرع وأكبر في دفع العمل المناخي عبر الوظائف الرئيسية المحددة أعلاه، من خلال:

1. **استراتيجيات مخصصة لوزارة المالية وصلاحيات مُعززة للعمل المناخي**، حيث يمكن أن تساعد الخطط، على مستوى المنظمة، وزارات المالية على تحديد أهداف وأولويات ملموسة وحشد الموارد الداخلية للعب دور أكثر نشاطًا في دفع العمل المناخي داخليًا وعبر الحكومة. تُستمد التفويضات الصريحة التي تدفع العمل المناخي من التشريعات أو البرنامج العام للحكومة أو عمليات تطوير الاستراتيجية التنظيمية.

2. **بناء قدرات مخصصة للعمل المناخي**، ويمكن أن يشمل ذلك تحديد مسئوليات رئيسية واضحة لدفع العمل المناخي والاستثمار في عمليات التعاون الجديدة وتعيين موظفين مخصصين كنقاط اتصال مناخية، ويمكن، حيثما تسمح الموارد، إنشاء وحدات مكرسة لتغير المناخ، تجمع بين إعادة توزيع الموظفين الحاليين وتعيين خبراء جدد.

3. **المشاركة النشطة في جهود التنسيق بين الوكالات وأصحاب المصلحة**، حيث تتمتع وزارات المالية بوضع جيد لدفع نهج الحكومة والاقتصاد بكامله فيما يخص سياسة المناخ، وكحد أدنى، يجب على هذه الوزارات تحديد المجالات التي تتطلب تعاون ومشاركة الوزير ووزارة المالية في آليات التنسيق القائمة المشتركة بين الوزارات وأن توفر الموارد المخصصة وفقًا لذلك، يجب عليها أيضًا أن تساعد في إقامة علاقات قوية وبرامج لأصحاب المصلحة المتعددين مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

4. **الاستثمار في المهارات والخبرات**. يجب أن يتمتع كافة الموظفين بوعي وفهم لقضايا المناخ، فيما سيحتاج الموظفون المتخصصون، بالإضافة للخبرة القطاعية، إلى مهارات تشمل اقتصاديات المناخ وإدارة المخاطر والسياسة المالية الخضراء والتمويل الأخضر، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التدريب الداخلي والتوظيف وشبكات الأقران والمشاركة مع الأوساط الأكاديمية ومقدمي خدمات المعارف الآخرين والاستفادة من خبرات الوكالات الأخرى، ويمكن لوزارات المالية أن تبدأ بتقييم الفجوات في المهارات المتعلقة بالمناخ ووضع خطط التدريب والتوظيف.

5. **تنقيح الأدوات الاقتصادية والبيانات ونهج اتخاذ القرار**، حيث يجب إيجاد أدوات وبيانات جديدة لتقييم أفضل للتكاليف والفوائد والآثار المالية لمسارات التنمية الاقتصادية والاستثمارات ذات صافي صفر انبعاثات كربونية والقادرة على التأقلم مع تغير المناخ ، ويعد التغلب على أوجه القصور في التوازن العام التقليدي وتحليل التكلفة والعائد باستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب التي تتبع التأثيرات المناخية غير النمطية والتغيرات غير الهامشية في الاقتصاد واستخدام تحليل السيناريو ، أمور كلها ذات أهمية خاصة، كما يجب الأخذ في الاعتبار استخدام أحدث علوم البيانات واستكشاف مؤشرات جديدة للازدهار الاقتصادي.

السياسات الأساسية

يجب أن تركز وزارات المالية على مجالات السياسة العامة التي يمكن من خلالها أن تحرز أكبر أثر فوري استنادًا إلى مسئولياتها الرئيسية، على أن تشمل هذه السياسات:

6. **استحداث سياسات مالية لتحويل حوافز الاقتصاد الكلي للعمل المناخي**، حيث يجب استحداث خطط طموحة لتسعير الكربون وإصلاحات الدعم، متبوعة بحوافز مالية أخرى وإصلاحات تنظيمية لتحويل النظم الاقتصادية الرئيسية اللازمة للانتقال إلى صافي صفر انبعاثات كربونية والتأقلم مع تغير المناخ، كما يجب أن تساهم وزارات المالية في ضمان اتساق حزم السياسات التي تستفيد من التفاعلات القوية بين الأدوات التسعيرية وغير التسعيرية مع تجنب التناقضات.

7. **استخدام الميزانية وإدارة المالية العامة لدفع التحول في جميع قطاعات الاقتصاد،** من خلال التوضيح في إطار الميزانية والإنفاق متوسط الأجل أن المناخ يمثل أولوية وطنية، ربما يُعد هذا هو المدخل الأكثر أهمية لدفع العمل المناخي عبر جميع الإدارات الحكومية وتقليل مخاطر وتكلفة رأس المال للقطاع الخاص، ويجب أن يستند ذلك إلى عمليات إدارة المالية العامة القائمة بحيث يُعمم العمل المناخي طوال دورة الميزانية بأكملها وأن تعكس ميزانيات الوزارات التنفيذية التفصيلية بشكل كامل أولويات الحكومة المناخية بما في ذلك مواءمة ممارسات إدارة الاستثمار العام والمشتريات مع الأهداف المناخية.

8. **إعادة تصميم النظام الضريبي لتحقيق صافي الانبعاثات الصفرية والتأقلم مع تغير المناخ،** وذلك من خلال أن تجري وزارات المالية مراجعة شاملة للنظام الضريبي برمته كأساس للإصلاح، وقد يشمل ذلك النظر في أشكال جديدة من الضرائب البيئية وضرائب السيارات وتسعير الطرق والضرائب على الممتلكات والأراضي وإصلاح الضرائب العامة، كما يجب أن تكون وزارات المالية قادرة على فهم الآثار التي قد تحدثها المخاطر المرتبطة بالمناخ على الاقتصاد والمالية العامة، ويشمل ذلك تحديد الالتزامات الطارئة المعروفة وغير المعروفة والتخطيط لها.

9. **جمع التمويل للاستثمار وتوجيهه ومزجه بسرعة وعلى نحو غير مسبوق،** يجب على وزارات المالية أن تنظر في تعبئة الإيرادات المحلية لدعم الاستثمار الوطني في المرحلة الانتقالية من خلال توسيع القاعدة الضريبية والاستخدام المسئول للسندات الخضراء للاستثمار وتعزيز التمويل دون السيادي، كما يجب استكمال ذلك من خلال وضع خرائط طريق شاملة للتمويل المستدام تتضمن تدابير لتخضير النظام المالي بأكمله لجعل تدفقات التمويل تتماشى مع اتفاق باريس وإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي واستخدام آليات الإفصاح والخطط الانتقالية وتوفير التمويل والتأمين ضد مخاطر الكوارث للجميع واستخدام التمويل المختلط والبرامج القُطرية للمساعدة في جمع صناديق الاستثمار.

10. **الاستفادة من التمويل الدولي للمناخ،** يجب على وزارات المالية، في البلدان ذات الصلة، العمل مع وزارات الشئون الخارجية ووكالات التنمية لوضع استراتيجيات مخصصة لتمويل المناخ من أجل جذب التمويل الدولي للمناخ، كما يجب على جميع وزارات المالية أن تدعو إلى تعزيز الدعم للعمل المناخي من قبل بنوك التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف من خلال بناء تحالفات لزيادة التمويل وخفض تكلفة رأس المال، ويجب على المساهمين والبلدان الأخرى أن تشجع زيادة التمويل الدولي للمناخ، وخاصة التمويل الميسر والتمويل من أجل التكيف.

التعاون مع الأطراف الأخرى

يجب أن تُستكمل هذه التدابير من خلال بناء شراكات قوية مع الوكالات الحكومية الأخرى وأصحاب المصلحة عبر مجموعة من مجالات السياسة الأوسع نطاقًا، بما في ذلك أولويات القيادة والمشاركة الاستباقية لوزارة المالية والتي تشمل ما يلي:

11. **تعميم العمل المناخي في الاستراتيجيات الوطنية للنمو والتنمية،** حيث من المهم أن ينظر في العمل المناخي والتنمية الاقتصادية المستدامة معا، كما يجب أن تعمل وزارات المالية مع الوزارات التنفيذية ذات الصلة للمساعدة في دمج العمل المناخي في خطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات القطاعية المتعلقة بالطاقة والنقل والمدن واستخدام الأراضي والصناعة والمياه، ويجب أن يشمل ذلك النظر في استخدام أكبر لاستراتيجيات القرن الحادي والعشرين في الصناعة والابتكار لإدارة واستثمار الانتقال إلى صافي انبعاثات صفرية.

12. **المشاركة النشطة في الاستراتيجيات المناخية الوطنية،** ويجب أن يشمل ذلك القيادة الاستباقية من جانب وزارات المالية في وضع المساهمات المحددة وطنيًا والاستراتيجيات طويلة الأجل وخطط التكيف الوطنية وتنفيذها، كما يجب أن تدعم وزارات المالية الوكالات الأخرى لوضع استراتيجيات محتسبة التكاليف بالكامل كأساس لاجتذاب الاستثمار العام والخاص.

13. **تطوير استراتيجيات استثمار مستدامة وشاملة ومرنة،** حيث يمكن أن تعمل وزارات المالية مع الوكالات الأخرى وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص لتقييم الاحتياجات الاستثمارية على نطاق الاقتصاد والقطاع المحدد ووضع خطوات للتغلب على العقبات التي تعوق الاستثمار وتحديد المشاركات التمويلية المحتملة وبناء آليات لترجمة قرارات خطط الاستثمار إلى برامج ملموسة ومسارات للمشاريع، وأيضًا من خلال الميزانية وتخطيط استثمار رأس المال العام.

14. **قيادة الدفع نحو التحول الأخضر للشركات المملوكة للدولة وبنوك التنمية الوطنية وصناديق الثروة السيادية بالتعاون مع البنوك المركزية،** حيث يمكن لوزارات المالية استخدام مناصبهم الإشرافية أو مناصب المساهمين لتخضير المؤسسات المملوكة للدولة وبنوك التنمية الوطنية وصناديق الثروة السيادية، كما يجب أن يعملوا مع محافظي البنوك المركزية لتجديد اختصاصاتهم بشأن السياسة النقدية والاستقرار المالي لدفع العمل المناخي واستكشاف فرص تنسيق سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، مع تجنب التعدي على استقلال البنوك المركزية.

15. **وضع خطط وسياسات عادلة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر**، يمكن لوزارات المالية العمل مع الوكالات الأخرى لتطوير خطط انتقالية عادلة لجميع القطاعات الرئيسية للاقتصاد، وضمان مراعاة السياسات المناخية للآثار الاجتماعية الإيجابية والسلبية المحتملة وإشراك جميع المواطنين في صنع القرار والاستفادة من عملية الانتقال، كما يجب أن تولي اهتمامًا خاصًا لخلق وظائف خضراء وإعادة تأهيل العمال وتجديد المجالات التي تتخلص تدريجيًا من إنتاج الوقود الحفري.

4. كيفية إحراز تقدم ملموس

يتعين على جميع وزارات المالية تحديد أولويات الخطوات التي تتخذها وتسلسلها، ونظرًا لتنوع نقاط البداية والاختلافات الرئيسية بين وزارات المالية من حيث الصلاحيات والقدرات والثقافة والمرونة وهيكل الاقتصادات التي تعمل فيها، فإن مسارات الإصلاح وأولوياته هي في النهاية خاصة بكل دولة، ويعد تحديد هذه الاختلافات بدقة أمرًا أساسيًا لتحديد استراتيجيات الإصلاح التنظيمي الملائمة، ولمساعدة البلدان في التغلب على العقبات وتحقيق المزيد من التقدم، يتضمن التقرير الرئيسي أمثلة على الأسئلة التي يمكن لوزارات المالية أن تطرحها على نفسها للمساعدة في تحديد الأولويات، كما يمكن أيضًا أن تستفيد بعض وزارات المالية من مراجعات القدرات على مستوى المنظمة لتحقيق صافي الانبعاثات الصفرية والتأقلم مع تغير المناخ.

وكجزء من تحديد الأولويات، ستحتاج وزارات المالية إلى التعامل مع مجموعة من المفاضلات على مستوى الاقتصاد الكلي والسياسات، وعادة ما يولي الوزراء وكبار المسئولين اهتمامًا متساويًا للجدوى السياسية والإدارية والقانونية، ويمكن للمسؤولين دعم الوزراء وصناع القرار في التنقل بين المفاضلات التي يواجهونها باتباع المبادئ التالية: تبني عقلية المكسب المتبادل أو التآزر للجانبين وعدم السماح لعدم اليقين بإخماد الطموح والنظر في مخاطر العمل كالمعتاد ومراجعة الافتراضات التي عفا عليها الزمن والتركيز على النتائج وليس البدائل، وبطبيعة الحال، لا يمكن لجميع الإجراءات المناخية أن تولد "مكاسب متبادلة"، فهناك مفاضلات حقيقية يجب مواجهتها عبر القطاعات التي توجد فيها استخدامات تنافسية قوية وعبر الوقت عندما تكون التكاليف الأولية للحلول خفض انبعاثات الكربون ربما أعلى من البدائل وقد تتفوق أيضًا أولويات الإنفاق اليومية على الاستثمارات ذات فترات الاسترداد الأطول، لكن الشيء المؤكد هو أن مساحة الحل لتوليد المكاسب المشتركة غالبًا ما تكون أوسع بكثير مما هو مقبول عمومًا، وهناك أيضًا طرق فعالة للتنقل بين المفاضلات.

5. دعم التنفيذ المقدم من تحالف وزراء المالية

يلتزم تحالف وزراء المالية بدعم أعضائه لتنفيذ الإجراءات الواردة في الدليل، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

1. برنامج ذو مشاركة استراتيجية بين أعضائه وخارجه لتعزيز *الوعي والإدراك* على مستوى وزراء المالية والوزارات الأخرى ذات الصلة، وعلى نطاق أوسع، حول الدور المهم الذي يتعين عليهم لعبه في دفع العمل المناخي والإجراءات الملموسة اللازمة لتعميم المناخ ضمن وظائفهم وقدراتهم الأساسية، بكفاءة وفعالية.

2. *برامج وزارات المالية المحسنة للتدريب والمساعدة الفنية*، بدءًا من البرامج المقدمة أو التي يتم تصميمها من قبل شركاء التحالف المؤسسيين، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومعهد الموارد العالمية وشراكة المساهمات المحددة وطنيًا وأسرة الأمم المتحدة وشركاء التنمية والأوساط الأكاديمية.

3. تطوير *شراكات معرفية وبحثية* بين الجهات الفاعلة ذات الصلة لضمان إمكانية حصول وزارات المالية على تحليلات وبحوث عالية الجودة، والاستلهام من الشبكات والممارسات القائمة.

4. تعميق *الوعي والحوار بشأن تنفيذ الدليل* باستخدام ورش العمل الإقليمية أو "الحملات الترويجية" الإقليمية التي تستهدف القادة السياسيين ووزراء المالية وفرق الإدارة العليا والموظفين والشركاء المعنيين.

5. تنظيم *مناقشات عالمية أو إقليمية* مع أصحاب المصلحة في المجالات ذات الخلاف لتعزيز الإجماع العالمي حول الدور المهم لوزارات المالية في دفع العمل المناخي.

6. تلقي *التعليقات الوزارية وتبادل الخبرات* حول كيفية إحراز تقدم في تعزيز دور وزارات المالية ومشاركتها في عمليات المناخ العالمي باستخدام الاجتماعات الوزارية التي عقدت في أواخر عام 2023 وأوائل عام 2024.

7. تعزيز *مشاركة وزارات المالية في الأحداث المناخية المحلية والعالمية* في الفترة التي تسبق مؤتمر كوب 28 بشأن المناخ ومؤتمر كوب 26 بشأن التنوع البيولوجي.

تعد النقطة الهامة بالنسبة لوزارات المالية من أجل وضع استراتيجيات لتعميم العمل المناخي في عملياتها الأساسية، هي إدراك مدى الحاجة إلى بذل جهود قصيرة وطويلة الأجل، وستستفيد عملية وضع هذه الخطط من التعاون الوثيق مع الوزارات الأخرى والوكالات ذات الصلة والشركاء، ليس هناك وقت لإضاعته، فآثار تغير المناخ تتصاعد، وكلما كان العمل في وقت قريب، كانت الفوائد كبيرة.

هذا الموجز، المنشور في أبريل 2023، هو أحد منتجات مبدأ هيلسنكي 2، بقيادة فنلندا ورواندا، وأعد هذا الموجز والدليل الذي يستند إليه خلال جهد تعاوني لتحالف وزراء المالية للعمل المناخي، بتنسيق من فريق في معهد غرانثام لأبحاث تغير المناخ والبيئة في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، كما أُتيحت الفرصة لجميع أعضاء التحالف لاستعراض هذا العمل.

ملاحظات ومراجع

[1] عادةً ما يبلغ الإنفاق الحكومي تحت اختصاص وزارات المالية حوالي 30٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي في المتوسط، بقيمة ما مجموعه أكثر من 100 تريليون دولار (لمزيد من التفاصيل انظر Zouhar Y و Jellema J و Lustig N وآخرون. الإنفاق العام والنمو الشامل (2021) - دراسة استقصائية. ورقة عمل صندوق النقد الدولي رقم 083/2021، وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي).

[2] تمويل العمل المناخي (2022) زيادة الاستثمار في المناخ والتنمية لـ Songwe V, Stern N and Bhattacharya من مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

[3] انظر Systemiq (2020) تأثير باريس، كيف تعمل اتفاقية المناخ على إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي.

[4] تحالف وزراء المالية للعمل المناخي (2020)، وزارات المالية والمساهمات المحددة وطنيًا، تكثيف العمل المناخي.

[5] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2021) لمحة سريعة عن الحكومة.

[6] مؤشر مدركات الفساد (2022) المشهد العالمي لتمويل المناخ: عقد من البيانات.

[7] البنك الدولي (2022) حالة تسعير الكربون وتوجهاته 2022.

[8] انظر Songwe (2022) وآخرون، الحاشية 2 أعلاه.

ملحق

أمثلة عن الممارسات الجيدة من جانب وزارات المالية (أو المؤسسات الوطنية المماثلة لها) في المهام الرئيسية

مجال العمل	أمثلة البلدان
المهمة 1: إصلاح الاستراتيجية الاقتصادية من خلال تشكيل خطط محلية واستراتيجيات انتقالية (المبدآن 1و6 من مبادئ هيلسنكي)	
الاستراتيجيات طويلة الأجل (LTSs)	• أطلقت وزارة الخزانة البريطانية مراجعة صافي الانبعاثات الصفري • جرى إشراك وزارة المالية في بوركينا فاسو (MoF) في جميع مراحل إجراءات الاستراتيجيات طويلة الأجل • قادت وزارة المالية والتخطيط الاستراتيجي والتخطيط والتنمية المحلية في دولة فيجي جهود تطوير الاستراتيجيات طويلة الأجل • تقوم وزارة المالية في تشيلي وكوستاريكا وإثيوبيا بدعم تطوير الاستراتيجيات طويلة الأجل • استهدفت استراتيجيات مقدونيا الشمالية وكمبوديا طويلة الأجل تقييم التداعيات على الاقتصاد المحلي
المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs)	• تقود وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي (MINECOFIN) في رواندا عملية مراجعة المساهمات المحددة وطنيًا • تمثل وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي السودانية (MOFEP) نقطة محورية في عملية تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا • تتولى وزارة المالية النرويجية المسؤولية عن الإجراءات الاقتصادية المتعلقة بالمساهمات المحددة وطنيًا • تدعم وزارات المالية في كل من تشيلي والنرويج وأوروجواي عملية تطوير المساهمات المحددة وطنيًا
خطط التكيف الوطنية (NAPs)	• تولت وزارة الاقتصاد بدولة فيجي تقدير تكاليف خطة التكيف الوطنية • عملت وزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط التنموي (MOEFDP) في توجو على ضبط إجراءات خطة التكيف الوطنية مع عملية تخطيط الميزانية الوطنية
استراتيجيات التنمية الوطنية	• خطة التنمية الوطنية واستراتيجية النمو الأخضر المعتمدة من وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأوغندية • وزارة المالية في نيجيريا تقود خطة التنمية الوطنية • مراجعة أيرلندا خطة التنمية الوطنية الخاصة بها • عملت وزارة المالية المكسيكية على ضبط التخطيط الوطني مع أهداف أجندتها لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة • عملت وزارة المالية الفرنسية على تنسيق استراتيجيات إزالة الكربون القطاعية • طورت بنجلادش والمغرب خططًا لإزالة الكربون في كل قطاع
الاستراتيجيات الصناعية والابتكارية	• استراتيجية التصنيع الأخضر المغربية • إطلاق الهند برنامج الطاقة الشمسية الفوتوفولطية • قانون خفض التضخم الأمريكي • إطلاق اليابان وإثيوبيا استراتيجيات النمو الأخضر متضمنةً بعض محاور السياسة الصناعية
تقييم الاستراتيجيات والاحتياجات الاستثمارية	• **دفع العمل والاستثمار المناخي من جانب وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي الرو اندية** • تقييم سانت كيتس ونيفيس عوائق الاستثمار في إطار المساهمات المحددة وطنيًا • الخطة الوطنية الإسبانية للطاقة والمناخ المطوَّرة بالتعاون مع وزارة المالية • تقييم كمبوديا وكوستاريكا للاحتياجات الاستثمارية على المدى البعيد • انضمام وزارة المالية الفنلندية إلى مجموعة عمل تمويل التحول الأخضر المشتركة بين الوزارات

مجموعة المشاريع وتحديد الأولويات	• خطة المساهمات المحددة وطنيًا الاستثمارية في كيريباتي متضمنة مجموعة المشاريع • تطوير ساو تومي وبرنسيب خارطة طريق للمشروعات • إقامة مؤسسات في إندونيسيا وكولومبيا والمملكة المتحدة والمكسيك لتسريع الاستثمارات
مجال العمل	**أمثلة البلدان**
المهمة 2: إصلاح السياسات المالية (المبدآن 3 و4 من مبادئ هيلسنكي)	
الحوافز الاقتصادية والسياسة والمالية	• استحداث التسعير الكربوني من جانب وزارات المالية في كندا ودول الاتحاد الأوروبي وتشيلي وأيرلندا والدنمارك • إعادة تشكيل إعانات دعم الوقود الحفري من جانب وزارات المالية الإندونيسية والهندية • استحداث وزارة المالية السويدية أدوات السياسة المدرة للإيرادات • اضطلاع وزارة مالية أوروجواي بدور في دفع جهود تحول قطاع الطاقة بأوروجواي • استحداث وزارات المالية في ألمانيا وإثيوبيا وأيسلندا وبلجيكا حوافز ضريبية لتشجيع صناعة السيارات الكهربائية والتعديل التحديثي
حزم السياسة الذكية	• استحداث وزارة المالية في تشيلي استراتيجية تمويل أخضر متكاملة • ربط كوستاريكا بين مختلف أنواع الضرائب البيئية • حزمة الاتحاد الأوروبي للحياد الكربوني "Fit for 55" • استخدام ألمانيا والهند والمملكة المتحدة حزم السياسة الذكية
التمويلات العامة ضد التقلبات المستقبلية	• قيادة وزارة مالية كوستاريكا جهود إدخال إصلاحات ضريبية خضراء • تطبيق سويسرا نظام رسوم استخدام الطرق • التطبيق التجريبي لنظام رسوم استخدام الطرق بالولايات المتحدة، على مستوى الولايات والمدن، كبديل عن ضريبة الوقود الحفري
إدارة المخاطر المالية	• تحديد وزارة مالية جزر الباهاما فرص استثمارات البنية التحتية المتعلقة بالمناخ • إدراج دولة باربادوس بندًا خاصًا بمخاطر الكوارث في اتفاقيات القروض التي تبرمها
أطر النفقات والميزانية	• إعداد وزارة المالية الفرنسية ميزانية خضراء • تضمين وزارة مالية نيبال ميزانية ذات الصلة بالمناخ • إجراء تقييم بيئي استراتيجي من جانب كندا لإعداد مقترحات سياسات وبرامج
إدارة الاستثمارات العامة الخضراء	• وضعت وزارة مالية المكسيك مؤشرات استدامة للاستثمارات العامة • إرشادات إدارة الاستثمارات العامة الإثيوبية المطوَّرة بالتعاون مع وزارة المالية • منهجية دولة تشيلي لتقييم مخاطر الكوارث في مشروعات البنية التحتية العامة • تحليل مخاطر الكوارث في نظام الاستثمارات العامة الوطنية بكوستاريكا
المشتريات الخضراء	• استحداث قانون المشتريات العامة الخضراء في كوستاريكا
المهمة 3: إصلاح السياسة المالية والنظام المالي لتوفير التمويل وتوجيهه وخلطه (المبدأ 5 من مبادئ هيلنسكي)	
توسيع القاعدة الضريبية	• تطبيق هيئة إيرادات رواندا الخاضعة لوزارة المالية بعض الإصلاحات لتحصيل الضرائب
التمويل بالاقتراض، ويشمل ذلك السندات الخضراء والسندات الأخرى الموضوعية (محددة الاستثمار)	• إصدار سندات خضراء من جانب وزارات المالية في بولندا وفيجي وإيطاليا وفرنسا وسنغافورة • إصدار وزارات المالية في تشيلي وأوروجواي أحد السندات السيادية المرتبطة بالاستدامة • إصدار وزارة مالية المكسيك سندات مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، وطرح سيشل أحد السندات الزرقاء، وإصدار إندونيسيا أحد أنواع "الصكوك الخضراء" • طرح البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أحد سندات التأقلم مع تغير المناخ

	• تعليق الاتحاد الأوروبي العمل ببعض القواعد المالية لتوفير استجابة مالية للتعامل مع جائحة كورونا • توقيع بليز إحدى اتفاقيات مقايضة الديون بالعمل المناخي

مجال العمل	أمثلة البلدان
التمويل دون السيادي	• تطبيق الخزانة البريطانية ومدينة لندن التمويل القائم على الأراضي • تحسين وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأوغندية عملية إدارة الضرائب وتحصيلها • طرح مدينة جوهانسبرج ومدينة مكسيكو سندات خضراء
بنوك التنمية الوطنية (NDBs) الخضراء وبنوك الاستثمار الأخضر (GIBs)	• توفير تمويل للمشروعات منخفضة الانبعاثات الكربونية التي تتسم بالمرونة المناخية من جانب البنك الألماني للتنمية (KfW)، والوكالة الفرنسية من أجل التنمية (AFD) ومصرف التجارة الخارجية الكولومبي (Bancoldex) • إصدار بنك الاستثمار الأوروبي خارطة طريق مناخية • تخضير وزارة المالية الهولندية تأمينات ائتمان التصدير
تحقيق أقصى استفادة من صناديق الثروة السيادية والمؤسسات المملوكة للدولة	• تخضير صندوق التقاعد الحكومي النرويجي العالمي بدعم من وزارة المالية • تكليف وزارة المالية الإيطالية شركة كاسا ديبوست إي بريستيتي (CDP) بتطبيق إطار السندات الخضراء والسندات الاجتماعية وسندات الاستدامة • إصدار وزارة مالية نيوزلندا إطار عمل استثماري لصندوق التقاعد
إصلاح أنشطة البنوك المركزية	• تغيير الخزانة البريطانية اختصاص لجان السياسة النقدية والمالية التابعة لبنك إنجلترا • مناقشة الاتحاد الأوروبي مسألة تفويض البنك المركزي الأوروبي
مراعاة البُعد البيئي في القطاع المالي	• تعهدات القطاع المالي في خطة المناخ والطاقة الوطنية الهولندية (NCEP) • إلزام المؤسسات المالية الفرنسية وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي بتطبيق استراتيجيات التوقف عن استخدام الفحم • طرح إندونيسيا تصنيفًا أخضر • طرح لوكسمبرج مبادرة التمويل المستدام • طرح التصنيف المستدام من جانب وزارة المالية المكسيكية • دمج بولندا بين تنمية سوق رأس المال والتمويل المستدام
الابتكار في النماذج المالية	• تبني وزارة مالية إندونيسيا التمويل المختلط • طرح الاتحاد الأوربي خطة الاستثمار الخارجية • طرح فنلندا برنامج التمويل المختلط من أجل المناخ • طرح ألمانيا ولوكسمبرج مبادرات لجمع أموال للعمل المناخي
خرائط طريق التمويل الأخضر	• مشاركة وزارة المالية الألمانية في تطوير خارطة طريق للتمويل المستدام
تمويل مواجهة مخاطر الكوارث للجميع وتأمينها	• **مشاركة وزارة مالية جامايكا في تطوير استراتيجية تمويل مواجهة مخاطر الكوارث** • طرح 4 بلدان من تحالف المحيط الهادئ "الباسيفيك" أحد سندات الكوارث • مرفق تأمين مواجهة مخاطر الكوارث الكاريبي • عمليات إدارة مخاطر الكوارث المعتمدة من وزارة المالية المكسيكية
تحقيق أقصى استفادة من بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDB) ورأس مال	• تمويل بنك التنمية البرازيلي (BNDES) مشروعات تنمية خضراء • دعم بنك التنمية المكسيكي (NAFIN) مشروعات تمويل مناخي دولية

مؤسسات تمويل التنمية (DFI)	• الصندوق الأخضر الرواندي (FONERWA) كأداة للتمويل المناخي
الاستفادة من أسواق رأس المال الدولي	• طرح مبادرة أسواق الكربون الإفريقية خلال الدورة السابعة والعشرين من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ (COP27) • طرح غيانا وبيرو ونيبال وكمبوديا ائتمانات كربونية، أو استعدادهم لطرحها
البرامج الدولية	• إطلاق جنوب إفريقيا برنامج شراكة انتقال الطاقة العادل الدولية
شمول مختلف القطاعات: الانتقال العادل	
ضمان انتقال الطاقة العادل	• **استغلال وزارة مالية أيرلندا إيرادات تطبيق ضريبة الكربون لدعم الانتقال العادل** • اهتمام مجموعة عمل انتقال الطاقة العادل الكندية بتخفيف تداعيات الانتقال الاجتماعية • اتفاقيات الانتقال العادل الإسبانية للمناطق المتأثرة بالتغير المناخي • إطلاق الاتحاد الأوروبي آلية انتقال عادل

ملاحظة: ليس بالضرورة أن يكون لوزارات المالية أي دور في جميع المبادرات المذكورة؛ ولكن هذا المبادرات قد تقدم لوزارات المالية بعض نماذج الاستراتيجيات التي يمكن لهذه الوزارات إعدادها أو دعمها. تشير الكتابة بالخط العريض إلى اشتمال التقرير الكامل على دراسة حالة مفصّلة عن البند المكتوب بالخط العريض.

أمثلة عن قيادة العمل المناخي من جانب وزارات المالية (أو المؤسسات الوطنية المماثلة لها) لتحسين القدرات الأساسية

مجال العمل	أمثلة البلدان
القدرة رقم 1: القيادة والحكومة (المبدأ 2 من مبادئ هيلسنكي)	
تنقيح صلاحيات وزارات المالية المتعلقة بتغير المناخ	• **تحديث وزارة مالية الدنمارك بيان المهام الخاص بها** • توضيح صلاحيات وزارات المالية في كل من أيرلندا وجزر الباهاما وماليزيا وبيرو وأوروجواي
تطوير استراتيجيات داخلية بوزارات المالية حول تغير المناخ	• اشتمال خطة الخزانة الأمريكية الاستراتيجية على "عمليات الخزانة المستدامة" • دمج وزارات مالية أيرلندا ونيوزلندا وفنلندا العمل المناخي في استراتيجيتهم الوزارية • إصدار الخزانة الأمريكية والتشيلية استراتيجيات مناخية • استراتيجية المناخ والطبيعة الجديدة الصادرة عن وزارة المالية الفنلندية
تحسين الحوكمة والهيكل التنظيمي	• **استحداث وزارة مالية فيجي شعبة تغير المناخ والتعاون الدولي** • إنشاء وحدة تمويل العمل المناخي داخل وزارة المالية الهندية • **استحداث وزارة مالية الدنمارك مركز للمناخ والاقتصاد الأخضر والاتحاد الأوروبي** • استحداث وحدات مخصصة في وزارات مالية كل من أيرلندا والهند وتشيلي وأوغندا وبيرو والمملكة المتحدة • **إنشاء الخزانة الأمريكية مركز للمناخ**
القدرة رقم 2: التنسيق والتعاون (المبدآن 2 و4 من مبادئ هيلسنكي)	
تحسين التعاون والتنسيق	• مشاركة وزارات مالية الولايات المتحدة وأوغندا وأوروجواي وسنغافورة في آليات تنسيق بين الوكالات المختلفة • **دور وزارة مالية أوغندا في تنسيق الاستجابة المناخية** • إنشاء فرنسا الأمانة العامة للتخطيط البيئي • تعاون وزارات مالية اليونان وأوروجواي ومصر في بعض المبادرات الاستراتيجية • **دور وزارة مالية الدنمارك في تنسيق السياسة المناخية** • تنسيق وزارات مالية أيرلندا وفرنسا وأوروجواي مع أصحاب المصلحة الخارجيين

	• تنظيم وزارة مالية تشيلي مائدة مستديرة حول التمويل الأخضر بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
القدرة رقم 3: القدرات البشرية والخبرة و اتخاذ القرارات الاقتصادية (المبدآن 2 و4 من مبادئ هيلسنكي)	
رفع مستوى المهارات والخبرة	• دعم المفوضية الأوروبية تطبيق نظام إعداد الميزانيات الخضراء في دول الاتحاد الأوروبي • توفير دعم من بنك التنمية للبلدان الأمريكية للسياسات المالية الخضراء • توفير وزارة المالية الدنماركية والخزانة الأمريكية تدريبات عن المناخ • اهتمام المجلس الوزاري لبلدان الشمال الأوروبي بنمذجة التطوير والبحث • تعاون وزارات مالية أيرلندا وكوريا والمملكة المتحدة مع خبراء خارجيين
تحسين القدرة التحليلية	• تقييم آثار التغيرات المناخية بمعرفة وزارات مالية تشيلي والمملكة المتحدة وفنلندا • نموذج الإصلاحات الخضراء الدنماركي المطوَّر بدعم من وزارة المالية الدنماركية

ملاحظة: تشير الكتابة بالخط العريض إلى وجود دراسة حالة مفصَّلة في التقرير الرئيسي.